دبلوماسية الجامعة العربية في مواجهة الأزمات الإقليمية

الباحث/ سيد إبراهيم طلبة جاد اللّه

بشأن استكمال إجراءات مناقشة رسالة الدكتوراه المعنونة:

"دور الدبلوماسية في مواجهة وإدارة الأزمات الدولية"

إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد العناني

الأستاذ الدكتور/ محمد شوقي عبد العال

(ISSN: 2537 - 0758)

دبلوماسية الجامعة العربية في مواجهة الأزمات الإقليمية

الباحث/ سيد إبراهيم طلبة جاد الله

الملخص

تحاول هذه الدراسة– من خلال استخدام المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي– تقييم دور الجامعة العربية كأداة دبلوماسية إقليمية في مواجهة الأزمات العربية، وذلك من خلال بحث مدى فعالية آلياتها في إدارة وتسوية الأزمات العربية ودورها في تعزيز ثقافة المواجهة الوقائية المبكرة،. كما تأتي أهمية الدراسة من كونها تهدف لبيان إلى أي مدى نجحت الجامعة في التعامل الوقائي الآمن والمبكر مع الأزمات العربية خاصة ذات الطابع الوطني منها، وما هي المعضلات والمعوقات التي حدت من هذا الدور، وذلك من خلال استعراض الإطار القانوني للجامعة والتطورات التي طرأت عليه، وصولاً إلى محاولة تقييم أدائها على مستوى الفعالية والكفاءة في كفالة السلم والأمن الإقليمي لأعضائهما. وقد اشتملت الدراسة لتحقيق الهدف والغاية منها على مطلبين يسبقهما مقدمة تنطوي على أهداف الدراسة من حيث بيان أهميتها والإشكاليات التي تُثيرها والفرضيات التي تسعى للتأكد منها وطبيعة منهجها: إذ يتناول المطلب الأول منها أسس التعامل الدبلوماسي للجامعة في مواجهة الأزمات وذلك عبر استعراض النظام القانوني لها في مواجهة الأزمات العربية، والتطورات التي طرأت عليه. بينما تم تخصيص المطلب الثاني لبيان دور الجامعة العربية في إدارة الأزمات العربية، وذلك من خلال تحليل دورها في إدارة وتسوية أزمات أعضائها. يتبع ذلك خاتمة تنطوي على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الجامعة العربية، الأزمات الإقليمية، الدبلوماسية الوقائية.

Abstract

Through application of the historical, descriptive and analytical method, this study attempts to assess the role of the Arab League as a regional diplomatic tool in the face of Arab crises, by examining the effectiveness of its mechanisms in managing and settling Arab crises and its role in promoting a culture of early preventive confrontation.

The importance of the study also comes from the fact that it aims to show to what extent the university has succeeded in a safe and early preventive dealing with Arab crises, especially those of a

national nature, and what are the dilemmas and obstacles that have limited this role, by reviewing the university's legal framework and the developments that have occurred in it, leading to Attempting to evaluate its performance on the level of effectiveness and efficiency in ensuring regional peace and security for its members.

To achieve study purposes and targets it divided into three themes preceded with an introduction. The introduction includes study aims and importance in addition to the study problem emerged by the study and hypotheses sought to be ensured. The first theme concerned with the foundations of the League's diplomatic dealings in the face of crises, by reviewing its legal system in the face of Arab crises, and the developments that have occurred in it. While the second theme was devoted to explaining the role of the Arab League in managing Arab crises, by analyzing its role in managing and settling the crises of its members. This is followed by a conclusion that includes the most important findings and recommendations of the study.

Keywords: The Arab League, Regional crises, Preventive diplomacy.

مقدمة

أدى التحول الجذري في هيكل النظام الدولي نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي (روسيا حالياً) في بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، والتحول نحو عصر القطبية الأحادية، وظهور فاعلين جدد علي المسرح الدولي، كان لهم تأثير واضح علي نمط السياسة الدولية؛ إلى مد نطاق المواجهة إلى داخل الدول، وبات ما يعرف بالحروب الأهلية والنزاعات الوطنية؛ أحد أكثر مصادر الخطورة على السلم والأمن الدولي والإنساني على السواء، خاصة وأنها قد ساهمت في استقطاب العديد من الفاعلين من الدول للتدخل في هذه الأزمات وإدارتها، علي نحواً، أدى إلى تدويلها؛ وهو ما قاد بدوره إلى إفراز العديد من المعضلات التي مثلت عائقاً أمام الدبلوماسية كأداة لفض هذا التشابك المُعقد من العلاقات على الصعيدين الدولي والوطني، بهدف حماية منظومة السلم والأمن العالمي.

ومع تنامي حدة هذا النوع المستحدث من الأزمات، وبصفة خاصة في نطاق ما أُطلق عليه– اصطلاحاً– بالعالم الثالث، وتعثر التنظيم العالمي في مواجهتها، بدا وأن

(ISSN: 2537 - 0758)

هناك رغبة جامحة من دول هذا العالم في البحث عن تحقيق أمنها وسلمها عبر أدواتها الخاصة، وذلك من خلال التحول من السياق المركزي لعملية المواجهة الدولية للأزمات إلى الإطار اللامركزي المحدود، والذي آل معه للتنظيمات الإقليمية وما دونها من تنظيمات– وذلك في ضوء الروابط الوثيقة التي تربطها معاً من الناحية الجغرافية والتاريخية والثقافية والعقائدية والاقتصادية والحضارية والسياسية– أن تلعب دوراً في الحد من نشوب الأزمات والصراعات الإقليمية التي أضحت تعتري طبيعة العلاقات البينية لأعضائها، بل وسمحت لها مواثيق تأسيسها المُعدلة علي نحو ما ستبينه هذه الدراسة، التفاعل مع الأزمات ذات المنشأ الوطني، والتي أضحت الشعوب أحد أطرافها الفاعلة ضد حكوماتها، نظرا– كما سبق القول– لثبوت تأثيرها الخطير على السلم والأمن الإنساني والدولي.

وقد توازي ذلك مع سعي هذه الدول نحو تشكيل أطر مؤسسيه، لتحكم العلاقات فيما بينها، بما يحقق –من ناحية– الأهداف المشتركة التي فشلت في تدعيم عناصر نجاحها، سواء على المستوي الفردي، أو على المستوي الدولي، ويسهم –من ناحية ثانية– في علاج ما قد ينشب بينها من أزمات ونزاعات تضر بسلمها وأمنها، وذلك بعيداً عن التدخل الدولي الذى أثبت الواقع العملي مساهمته في تفاقم الأزمة بدلا من علاجها. هذا السعي وجد أساسه في أحكام ميثاق الأمم المتحدة، والتي أكدت نصوصه على الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه التنظيمات والوكالات الإقليمية في علاج الأمور المتعلقة بالأمن والسلم الدولي.

وإعمالاً لذلك، جاءت أحكام الفصل الثامن من الميثاق لتضع الأساس الدستوري لمشاركة التنظيمات الإقليمية في تحقيق هذه الغاية[1]، ولِتُرجئ بذلك، جزء من

---

[1] **إذ نصت المادة ٥٢ من الميثاق علي أنه:**

١– ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها.

٢– يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هذه الوكالات وذلك قبل عرضها علي مجلس الأمن.

مسئوليتها، إلى هذه التنظيمات، باعتبارها الأجدر على حل مشاكلها، وفهم طبيعة الأزمات أو النزاعات والصراعات التي تنشب فيما بين أعضائها.

ولأغراض هذا البحث، وإزاء تنامي حدة الأزمات التي أضحت تحيق بالدول والشعوب على المستوي العربي، أرتئي الباحث ضرورة التعرض لدور الجامعة العربية كتنظيم إقليمي في مواجهة الأزمات العربية؛ وتقييم هذا الدور في ظل تنامي نشوب الأزمات الوطنية وتزايد حدة أثارها الإنسانية، وبحث مدى انعكاس ذلك علي صيانة وحفظ السلم والأمن العربي.

أولا: أهمية البحث

تنطلق أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على الدور الذي آل للجامعة العربية أن تلعبه في التفاعل مع الأزمات العربية، وتقييم مدى فعالية آلياتها في إدارة وتسوية الأزمات العربية وتعزيز ثقافة المواجهة الوقائية المبكرة، والتي تهدف إلى الحيلولة دون نشوب الأزمات ومنع تفاقمها على المستوي الإقليمي والوطني، كما تأتي أهمية الدراسة من كونها تهدف لبيان إلى أي مدى نجحت الجامعة في التعامل الوقائي الآمن والمبكر مع الأزمات العربية خاصة ذات الطابع الوطني منها، وبيان ماهية المعضلات والمعوقات التي حدت من هذا الدور، وذلك من خلال استعراض الإطار القانوني للجامعة والتطورات التي طرأت عليه، وصولاً إلى محاولة تقييم أدائها على مستوى الفعالية والكفاءة في كفالة السلم والأمن الإقليمي لأعضائهما.

ثانياً: التساؤلات التي يُثيرها البحث

في ضوء ما سبق، تدور الإشكالية الأساسية التي يُثيرها موضوع هذا البحث حول مدى إمكانية التعويل على التنظيمات الإقليمية، من خلال بحث دور الجامعة العربية، كأدوات دبلوماسية في الوقاية من نشوب الأزمات والنزاعات الإقليمية وذلك إعمالاً لمبدأ الحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات التي تهدف الدراسة الماثلة إلى البحث عن إجابات لها، والتي تتمحور حول بيان مدى

٣- على مجلس الأمن أن يشجع علي الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن.

٤- لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين ٣٤ و٣٥.

(ISSN: 2537 - 0758)

مساهمة دبلوماسية الجامعة العربية في مساندة الجهود الدولية الرامية نحو الحد من نشوب الأزمات ومنع تفاقمها، خاصة ذات الطابع الوطني؟ وإلى أي مدى نجحت الجامعة في تحقيق هذه الغاية، وما هي المعوقات التي حالت دون أداء أهدافها؟ وهل يمكن التعويل على فعاليتها في ضبط سلوك الدول والحكومات في التعامل مع الأزمات الوطنية؟

ثالثاً: فروض البحث

انطلاقاً من الإشكاليات والتساؤلات التي يثيرها موضوع هذا البحث، تأتى مجموعة من الفرضيات التي تسعى هذه الدراسة لاختبارها، والتأكد من صحتها، والتي تنحصر في:

١- أدى حرص دول الجامعة على التمسك بمبدأي "السيادة المطلقة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء إلى تصلب دورها في التفاعل مع العديد من الأزمات الإقليمية والوطنية؛

٢- أدي التأخر غير المبرر في تطوير وتنقيح أحكام ميثاق الجامعة ودعم آليات مواجهه الأزمات العربية بما يتلاءم مع قضايا التنمية والتغييرات غير الدستورية وقضايا حقوق الإنسان التي أصبحت مورداً خصباً لاندلاع الأزمات العنيفة في العديد من البلدان العربية؛ إلى تفاقم حدة النزاعات الوطنية وتنامي أثارها اللاإنسانية على المستوي الإقليمي والدولي؛

٣- أدى تعامل الجامعة مع الأزمات العربية بمنطق الحيادية أحياناً، والتدخل أحياناً أخري، وانقسامها حول طريقة حل هذه المنازعات؛ إلي بروز نوع من الازدواجية في المعاملة، قاد إلي نوع من الانهزامية وعدم توافر الثقة في أداء دورها، وساهم –من ثم– في تدويل الجامعة للعديد من المنازعات المحلية لأعضائها، ما أدى إلى نشوب فوضي أمنية في المنطقة العربية.

رابعاً: منهج الدراسة

أعتمد الباحث في الدراسة الماثلة على ثلاث مناهج رئيسية، هما: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي. إذ كان من شأن إبراز المنهج التاريخي أن ساهم في التعرف على تطور الأساس القانوني والدور الدبلوماسي للجامعة في مواجهه وإدارة الأزمات العربية، بينما جاء تبني المنهج الوصفي لغرض استعراض المعلومات والحقائق

حول طرق نشوب الأزمات العربية، واستعراض الملامح والأطر العامة الحاكمة لعمليات صنع القرار على المستوي الإقليمي، وبيان الوسائل السلمية والاستراتيجيات الدبلوماسية والعلاجية المعتمدة من قبل الجامعة لإدارتها ومواجهتها بصورة وقائية. وأخيراً جاء المنهج التحليلي ليتناول بالفحص والتدقيق والتحليل التحديات التي تثيرها الأزمات الإقليمية، خاصة ذات الطابع الوطني منها، وتأثير ذلك على نظام السلم والأمن الجماعي العربي.

خامساً: تقسيم البحث

تُقسم الدراسة من أجل الوصول إلى تقييم منطقي للتساؤلات والإشكاليات التي طرحتها إلى مطلبين؛

المطلب الأول: ونستعرض من خلاله أسس التعامل الدبلوماسي للجامعة في مواجهة الأزمات وذلك عبر استعراض النظام القانوني لها في مواجهة الأزمات العربية، والتطورات التي طرأت عليه.

المطلب الثاني: ونُقَيّمِ من خلاله دور الجامعة العربية في إدارة الأزمات العربية، وذلك من خلال تحليل دورها في إدارة وتسوية أزمات أعضائها.

المطلب الأول

أسس التعامل الدبلوماسي للجامعة في مواجهة الأزمات

أولا: النظام القانوني للجامعة في مواجهة الأزمات

تنص الفقرة الأولي من المادة الخامسة من ميثاق الجامعة على أنه "لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلي المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذا وملزما".

وقد أشارت الفقرة الثالثة والرابعة من ذات المادة في صورة مقتضبه إلى وسائل التسوية التي يمكن للجامعة أن تلجأ إليها؛ لحل ما قد ينشب من خلافات بين أعضائها. إذ نصت علي أنه "ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشي منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين آية دولة أخري من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينها، وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء".

وعلى هذا النحو، فقد حرصت الدول المؤسسة للجامعة على التأكيد على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات التي تنشأ بين أعضائها أو بينهم وبين أعضاء أخرين من خارج الجامعة، باعتباره أحد المبادئ الأساسية في حكم العلاقات العربية– العربية. وإذا

(ISSN: 2537 - 0758)

كان ذلك هو الرافد الأساسي للغاية التي ولدتها القومية العربية عند نشأة الجامعة، إلا أن التطبيق العملي أبرز العديد من القيود والملاحظات التي أزاحت هذا المبدأ عن موضعه، الذى كان يفترض فيه الثبات، **وتتمثل أهم هذه الملاحظات فيما يلى:**

١- **من حيث عملية اتخاذ القرار:** فإنها تنهض- كقاعدة عامة- علي مبدأ التوافق أو الأجماع، وذلك حسبما أكدته صراحة أحكام المادة السابعة من ميثاق الجامعة، والفقرة ٢ من المادة ١١ من النظام الداخلي لمجلس الجامعة. وهذا المبدأ يرد عليه عدة استثناءات:

أ- أنه وفي جميع الأحوال، إذا ما تعذر تحقق الأجماع؛ يتم التصويت بالنسبة للأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، وفقا لنظام الأغلبية الموصوفة في المسائل الموضوعية (المادة١١/ج، والمادة١٢/١ من النظام الداخلي)[٢]، ووفقا لنظام الأغلبية البسيطة في المسائل غير الموضوعية (المادة١١/ د، والمادة١٢/٢ من النظام الداخلي).

ب- لا يشترك من كان طرفًا في نزاع معروض على المجلس في مداولاته وقراراته فيما يتعلق بهذا النزاع (م/٥/٢ من الميثاق).

---

[٢] وقد عددت الفقرة الأولى من المادة ١٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الجامعة-والتي اعتُمدت بموجب قرار مجلس الجامعة رقم (٦٨٤٩)- د.ع ١٢٩، المؤرخ ٢٠٠٨/٣/٥- المسائل الموضوعية، وحصرتها في نوعين من القضايا:

- الموضوعات السياسية والأمنية، والتي تشمل (القضايا المتعلقة بحفظ السلم والأمن العربي، وسيادة الدول الأعضاء وأمنها ووحدتها، واستراتيجيات وتدابير الأمن الجماعي العربي، وتدابير دفع العدوان عن دولة عربية عضو بالجامعة، وتسوية النزاعات العربية، واستراتيجيات السياسات العربية العليا، ومجالات التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية، والقرارات الخاصة بمقاطعة الدول العربية أو الأجنبية).
- الموضوعات المؤسساتية والهيكلية، وتشمل (تعديل الميثاق أو إضافة ملاحق له، وإنشاء مؤسسات جديدة في إطار الجامعة العربية، وقبول أعضاء جدد في الجامعة، وفصل أو تعليق عضوية أي من أعضاء الجامعة، وتعيين الأمين العام للجامعة وأمناءه المساعدين، والموضوعات الخاصة بالميزانية، والمسائل الأخرى التي يقرر المجلس بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت بأنها موضوعية)، وفيما عدا ذلك من مسائل، فيُكتفي فيها بالأغلبية البسيطة.

ت- وفي غير حالات الأجماع، لا تسرى القرارات الصادرة في المسائل الموضوعية، إلا في مواجهه الدول التي وافقت عليها. وفي جميع الأحوال تنفذ قرارات المجلس في كل دولة وفقا لنظامها الدستوري (م/٧ من الميثاق).

٢- **من حيث نطاق تدخل الجامعة:** فهناك عدة ملاحظات، وتتمثل في:

أ- لا يجوز للمجلس التدخل لمباشرة اختصاصاته إلا إذا طلب منه أطراف النزاع ذلك، واستثناء من ذلك، حاله إذا ما طلب منه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذلك، وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة ٥٢ من الميثاق. وهذا يتطلب؛

ب- أن لا تكون المنازعة المعروضة على المجلس متعلقة باستقلال الدول الأعضاء، أو بسيادتها أو بسلامة أراضيها، وذلك راجع إلى أن الدول الأعضاء غير ملزمة بعرض مثل هذه المنازعات عليه[٣]؛

ت- أن التدخل لا يكون إلا في المنازعات التي تنشب بين الدول، أما فيما يتعلق بالمنازعات المحلية التي قد تنشب داخل إقليم أحد أعضائه، نجد أن المجلس يُصدر مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

٣- **ومن حيث وسائل التسوية:** نجد أن الميثاق قد أقتصر في شأن الوسائل المستخدمة في تسوية المنازعات، على وسيلتي الوساطة والتحكيم، وهناك عدة ملاحظات على استخدام هذه الوسائل:

أ- أن الميثاق قد ربط ألية تفعيل الوساطة بالمنازعات التي يمكن أن تتطور وتؤدي إلى نزاع مسلح، أو تلك التي يستشف منها إمكانية نشوب حرب أهلية؛

ب- كما جعل الميثاق اللجوء إلى ألية التحكيم اختياريًا، ورهنا لإرادة ورغبة الأطراف المتنازعة؛

ت- أن الميثاق قد عهد بوظيفة التسوية السلمية للمنازعات إلي جهة واحدة، وهي مجلس الجامعة.

ومن الملاحظ أن ميثاق الجامعة، لم يُنشأ جهاز خاص للاضطلاع باستخدام هاتين الوسيلتين، مكتفيا بالإشارة إلي إمكانية قيام محكمة عدل عربية، حسبما أشارت إليه أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

---

[٣] راجع حول هذه الإشكالية: خليل إسماعيل الحديثي، تسوية المنازعات العربية ومشكلة التفريط والأفراط بين الجامعة والدول الأعضاء. (مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٥، مارس ٢٠٠١)، ص٨.

(ISSN: 2537 - 0758)

وفي الحقيقة، أدي ضعف ميثاق الجامعة، وعدم توافر آليات قانونية كفيلة بتنفيذ المهام الضئيلة المنصوص عليها فيه، وتصلبه في مواجهه العديد من المواقف والأزمات والنزاعات العربية، علي نحو ما سنأتي إلي بيانه؛ إلى توجيه أوجه النقد– من جانب كبير من الفقه العربي[٤]– إلى النظام القانوني الذى وضعته الدول المؤسسة، ومن أهم الأسباب التي ساقها الفقه في ذلك:

- الخلل والغموض والانفصام عن الواقع والتخلف النسبي الذى شاب أحكام ميثاق الجامعة، وذلك إذا ما تمت مقارنته بمواثيق المنظمات الإقليمية الأخرى كالاتحاد الأوروبي أو الأفريقي علي سبيل المثال.

ويؤكد ذلك، أن نظام الأجماع الذي جاء به الميثاق، أدي إلى فرض حالة من الجمود والشكلية عند مواجهة الأزمات التي تخل بالسلم والأمن العربي، ومن ثم، فأنه يكفى أن تعترض أي دولة عضو على مشاريع القرارات المتعلقة بمواجهة المنازعات العربية، مما يؤدى إلي عدم تمرير هذا القرار أو ذاك؛ وهو ما أدى إلي شلل المنظمة في الوفاء بأهدافها في مواجهة التحديات الخارجية، بل وخضوعها لإرادة الدول ولميولها[٥]، وللتقلبات السياسية التي تعتري العلاقات البينية فيما بينها، وكان مكرسًا للمزيد من مظاهر الانقسام، كما سيتضح فيما بعد.

---

[٤] راجع علي سبيل المثال: د. عودة عبد الفتاح، دور الجامعة العربية في حل المنازعات العربية– العربية. (مجلة شؤون عربية– العدد ٩٢– ديسمبر ١٩٩٧)، ص ص١٨–٢٢؛ أنظر أيضا: د. أحمد الرشيدي، جامعة الدول العربية وفض المنازعات سلمياً: دراسة مقارنة للخبرة التاريخية". (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد ٣٧، ١٩٨٤م)، ص ص١٥١–١٥٦؛ كذلك أنظر: جميل مطر، د. عليَّ الدين هلال، الجامعة العربية: الحاضر والمستقبل. مشار إليه في: د. أحمد عبد الونيس شتا وآخرين، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، الطبعة الأولي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص٣٧٣؛ أيضا راجع: د. حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٦، ص٥٤؛ كذلك: د. مجدي حماد، جامعة الدول العربية: مدخل إلي المستقبل، عالم المعرفة، العدد (٣٤٥)، نوفمبر٢٠٠٧، ص٦٤. وانظر أيضا للمزيد حول السمات الرئيسية لنظام القرارات في الجامعة وأثره علي فعالية دورها: د. أحمد عبد الونيس شتا، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية في الفقه العربي. في: د. أحمد عبد الونيس شتا وآخرين، المرجع السابق، ص ٢٤ وما بعدها.

[٥] فعلي سبيل المثال، تحفظت دولة قطر على قرار مجلس الجامعة رقم ٧٥٢ د.ع (٣٠) ج٣ والمؤرخ ٢٠١٩/٣/٣١، والذي كان قد طالب تركيا بسحب قواتها من منطقة عفرين في سوريا دعماً للمساعي

- عدم وجود آليات عملية فعالة وإلزامية، تكفل الوصول إلى تسوية سلمية للنزاعات العربية[٦]. وهو ما أظهره نظام التحكيم الاختياري الذى تضمنه الميثاق، والذى أكتفي كذلك، بالإشارة إلى إنشاء محكمة عدل عربية دون دخولها حيز النفاذ؛
- خلو الميثاق من أية تدابير وقائية أو علاجية لعلاج الأزمات والنزاعات العربية، وإدارتها وتسويتها ومنع تفاقمها،
- خلو الميثاق من أية تدابير قمع جماعية ضد الدول المعتدية، وباستثناء جزائي فصل العضوية أو تعليقها الذى نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١٨ من الميثاق، والفقرة ١/ب/٤ من المادة ١٢ من اللائحة الداخلية[٧].

وإزاء هذه المعوقات، فقد دعا مجلس الجامعة العربية إلى تشكيل لجنة لإصلاح وتعديل ميثاق الجامعة العربية، وتطوير الإطار الفكري لمنظومة العمل العربي المشترك، وتحديث آليات الجامعة، وتطوير مهامها في مواجهة الأزمات والنزاعات العربية.

وقد انتهت هذه اللجنة من وضع المسودة النهائية للتعديلات المقترحة على الميثاق، وعرضها علي مجلس الجامعة، والذى قرر في دورته العادية (٢٦) المنعقدة في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في مارس ٢٠١٥؛ أخذ العلم بمشروع هذه التعديلات، مع إرجاء التوقيع النهائي عليها لحين انتهاء لجان الإصلاح وفرق العمل من كامل عملها. وحتي تاريخ الانتهاء من كتابة هذا البحث، لم يتم إقرار هذه التعديلات، رغم مرور

الرامية لتسوية الأزمة السورية. كما تحفظت أيضًا كلاً من العراق ولبنان على قرار مجلس الجامعة رقم ٧٥٨ د.ع (٣٠) ج٣ والمؤرخ ٢٠١٩/٣/٣١، والذى كان يدين تدخل كلا من حزب الله اللبناني وإيران في الشؤون العربية، وبصفة خاصة، تدخلهم في سوريا والبحرين واليمن. وفي المثال الأول، وبالنظر إلى الدوافع التي مهدت لهذا التحفظ، نجدها قد إرتكنت إلي العلاقات المتوترة بين قطر، وبعض دول الجامعة الأخرى كمصر والسعودية والبحرين والإمارات، ومن ناحية أخري، العلاقات القطرية–التركية الجيدة. وفي المثال الثاني، ونظرا للطبيعة العقائدية والأيديولوجية التي تؤثر على عملية صنع القرار في لبنان (حزب الله اللبناني) والعراق (الأحزاب الشيعية) والتي تستقي أفكارها ومبادئها من النظام الشيعي في إيران. وهو ما أدي في نهاية المطاف إلي التأثير علي القضايا العربية.

[٦] راجع: د. أحمد الرشيدي، وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات: محاولة للتقييم. في: د. أحمد عبد الونيس شتا وأخرين، مرجع سابق، ص ص١٣٣–١٣٥.

[٧] ومن الجدير بالذكر، أن قرارات الفصل تستوجب إجماع جميع الدول الأعضاء في مجلس الجامعة عدا الدول المعتدية، بينما في حالة ما إذا كان الجزاء هو تعليق العضوية، فإنه يدخل في عداد القرارات التي يتطلب إقرارها توافر الأغلبية الموصوفة.

(ISSN: 2537 - 0758)

المجلس بأربع قمم لاحقة، هي: (نواكشوط ٢٠١٦، وعمان ٢٠١٧، والظهران "قمة القدس" ٢٠١٨، ومكة المكرمة ٢٠١٩)[٨].

ثانيا: التطور الدبلوماسي للجامعة في مواجهه وإدارة الأزمات العربية

كان الهدف الأساسي للجامعة العربية عند نشأتها مساندة القضايا العربية، وبصفة خاصة، القضية الفلسطينية ومجابهة الاستعمار، والسعي نحو استقلال الدول العربية،

---

[٨] ومن الجدير بالذكر، أن مشروع التعديلات قد تضمن ديباجة و(٢٧) مادة، انطوت على تغييرات كثيرة، سواء في الطبيعة التنظيمية، أو حتى في صياغة المبادئ والأهداف الأساسية لمشروع الميثاق، أو في الآليات والأجهزة اللازمة لمواجهة وتسوية النزاعات والخلافات، والتي جاءت لتواكب التطورات العربية والدولية، والتحديات السياسية والأمنية للمنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، أكدت المادة الثانية من المشروع، على المبادئ الأساسية للميثاق، والتي من أهمها:-

- احترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وأنظمة الحكم القائمة فيها، والحفاظ علي المصالح العربية المشتركة.
- عدم التدخل في الشئون الداخلية من قبل دولة عضو ضد دولة عضو أخرى.
- التزام مبدأ المساواة بين الدول.
- عدم استخدام القوة أو التهديد بها، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية.
- احترام مبادئ الديمقراطية، وقيم العدالة والمساواة، وضمان حماية حقوق الإنسان، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

كما جاءت أهداف الجامعة متناسقة مع هذه المبادئ. إذ أكدت المادة الثالثة من المشروع على ضرورة تحقيق السلم والأمن العربي، وضمان استقلال الدول الأعضاء، وسيادتها وسلامة أراضيها بما يحقق أمنها وسلامتها، وتحقيق التكامل السياسي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء وصولا إلى الوحدة العربية، وتعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية والشفافية والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونبذ العنف والتطرف، ونشر قيم التسامح والوسطية، ومكافحة كافة صور الإرهاب.

كما أعاد المشروع توزيع الاختصاصات بين كلا من: مجلس الجامعة على مستوي القمة، وعلى مستوي الوزراء، وكذا على مستوي المندوبين الدائمين، والأمانة العامة، كما وسع من صلاحيات الأمين العام في طرح المبادرات وتسوية الخلافات، ومباشرة مهام الوساطة فيها، والذي جاءت وساطته أحد آليات تسوية الخلافات في مشروع الميثاق المُنتظر.

كما نصت المادة ١٣ من المشروع على إنشاء مجلس للسلم والأمن كجهاز دائم، وأوكل إليه مهمة درء النزاعات بين الدول الأعضاء وتسويتها، واتخاذ التدابير اللازمة حيال آية تعديات على الدول العربية.

كما تضمن المشروع إنشاء هيئة لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات، ومراقبة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها (م/٤)، ومحكمة عدل عربية (م/١٦)، ومحكمة عربية لحقوق الإنسان (م/١٧).

وتحقيق السلم والأمن العربي عبر كفالة أدوات سلمية لتحقيق هذا الغرض. وعلى الرغم من تخلف الميثاق عن كفالة الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الغرض، إلا أن التطورات التي أسفرت عنها التجربة العملية في مواجهه التحديات العربية؛ أدت إلى استحداث آليات جديدة لمواجهتها، سواء على مستوي الأمانة العامة أو على مستوي مجلس الجامعة:

١- علي مستوي الأمانة العامة:

وبالنظر إلى اختصاصات الأمين العام للجامعة، نجد أن ميثاق الجامعة والنظام الداخلي للمجلس، وبجانب الأعمال الإدارية الأخرى التي أُوكلت للأمانة، قد أوكلا بعض المهام المحدودة للأمين العام، وسواء فيما يتعلق بدوره في لفت انتباه مجلس الجامعة إلي آية مسألة قد تسئ إلى العلاقات القائمة بين الدول العربية، أو بينها وبين الدول الأخرى (م/١٠ من النظام الداخلي)، أو فيما يتعلق بطلب انعقاد مجلس الجامعة في دورة طارئة في حالات وقوع اعتداء أو التهديد به ضد دولة عضو في الجامعة (المادة ٦ من الميثاق، والمادة ٥/٥/ج من النظام الداخلي).

وعلى الرغم من القيود القانونية التي تضمنها ميثاق الجامعة، والتي تحد من الدور السياسي للأمين العام في إيجاد الحلول السلمية للأزمات العربية، إلا أن التطور الذى لاحق تغير الأوضاع السياسية في المنطقة العربية؛ أدى إلي تطور مستوي دبلوماسية الأمين العام، وسواء من ناحية مساهمته في تطوير آليات التنبؤ بالأزمات والإنذار المبكر بها، كدور الأمانة في إنشاء إدارة لرصد الأزمات وإدارة لحوار الحضارات، وأخرى للمجتمع المدني، أو من ناحية دوره النشط في النهوض بالمبادرات الفردية والرسمية لتسوية النزاعات العربية. كدوره في احتواء الأزمة اللبنانية ١٩٧٥-١٩٨٩، ومن قبلها، دوره في تسوية الأزمة العراقية-الكويتية عام ١٩٦١، والتي أكد من خلالها الأمين العام الأسبق "محمد عبد الخالق حسونة" على أربعة مبادئ أساسية لحل هذه الأزمة، وهي: إبقاء الأزمة في الاطار العربي، وإيجاد تسوية سلمية للأزمة، بما لازمة من قطع الطريق على القوي الخارجية من التدخل في الأزمة، ومنع أي قطيعة بين الدولتين، وضرورة المحافظة على وحدة الصف العربي، بما لازمة من عدم إقحام الصراعات العربية- العربية في هذا النزاع، حتي لا يفلت الزمام من يد العرب، ويتم

(ISSN: 2537 - 0758)

تدويل الأزمة، سواء في اطار الأمم المتحدة، أو بتدخل دولة أو قوي دولية في إدارتها[٩].

وقد ساهمت هذه الجهود في توفير الدعم السياسي اللازم للجامعة، في إطار تعزيز قدرتها على دعم العمل العربي المشترك، ومنع الأزمات العربية من التدويل، وذلك من خلال اتخاذ خطوات سريعة لتسويتها بما يمهد للعمل العربي الجماعي من أداء دوره المنوط به.

٢- أما على مستوي مجلس الجامعة:

فقد حدث تطور في مستوي إدارة المجلس للأزمات والنزاعات العربية، وسواء على مستوي الجهود الدبلوماسية، أو من خلال استحداث آليات لتسوية المنازعات العربية، أو عبر دعم وتنسيق الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون في المجال السياسي والعسكري.

أ- ومن حيث مستوي الجهود الدبلوماسية:

أتبعت الجامعة أسلوب المساعي الحميدة والتوفيق والمصالحة في العديد من النزاعات، كما هو الحال في النزاع الذى نشب بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة (مصر) في عام ١٩٦١م. كما لجأت إلى أسلوب التحقيق وقامت بإرسال لجان لتقصي الحقائق في أزمة اليمن عام ١٩٦٢م، فضلا عن تدخلها في العديد من الأزمات، كما هو الحال في الأزمة العراقية الكويتية التي نشبت عام ١٩٩٠م، والأزمة الليبية التي اندلعت في أواخر عقد الثمانينات من القرن المنصرم، ومحاولتها التفاعل مع الأزمات العربية التي اندلعت منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي.

ب- وفي مجال تسوية المنازعات العربية:

أنشئت الجامعة ثلاث آليات لإدارة وتسوية الأزمات والخلافات العربية:

١- آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها:

والتي تم إقرارها في قمة "عُمان" التي عقدت في مارس ٢٠٠١م. وقد هدفت هذه الآلية إلى الوقاية من نشوب النزاعات بين الدول العربية، والعمل علي تطويقها، والحد من أثارها، وتسويتها.

---

[٩] راجع للمزيد حول دبلوماسية الأمين العام في تسوية المنازعات العربية: د. أحمد الرشيدي، المرجع السابق، ص ص١٦١-١٨٧.

ولكفالة ذلك، نُص في الآلية على إنشاء أربع أجهزة للمساعدة في عملية إدارة النزاعات، وهي:

- **الجهاز المركزي:** وهو الجهاز الرئيسي والمسئول عن اتخاذ القرارات والتوصيات الهادفة إلى منع نشوب النزاعات.
- **وبنك المعلومات:** وهدفة دعم الجهاز المركزي بالمعلومات.
- **ونظام الإنذار المبكر:** وذلك لرصد وتحليل العوامل المؤدية للنزاعات.
- **ومجلس الحكماء:** ويتم اختيار أعضائه من الشخصيات العربية البارزة، والتي تتمتع بالاحترام والتقدير اللازم للقيام بمهام الوساطة والتوفيق والمساعي الحميدة.

وعلى الرغم من إقرار هذه الألية من الناحية النظرية، إلا أنها لم تدخل حيز التطبيق الفعلي، لعدم تشكيل أي من آلياتها[١٠]. إلى أن تم استبدالها بمجلس السلم والأمن العربي في قمة "الخرطوم" في عام ٢٠٠٦م.

٢- مجلس السلم والأمن العربي.

أُنشأ مجلس السلم والأمن العربي بموجب قرار القمة العربية رقم (٣٣١) المنعقدة بدورتها (١٨) في الخرطوم في مارس ٢٠٠٦، ليحل بذلك محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.

وقد تضمن النظام الأساسي لعمل المجلس خمسة عشر مادة، ضمنت في طياتها أهداف ومهام وآليات المجلس في مباشرة سلطاته نحو الوقاية من نشوب النزاعات التي قد تنشأ بين الدول العربية، وإدارتها وتسويتها في حال نشوبها.

إذ أكدت المادة الثالثة من النظام الأساسي على الأهداف الرئيسية للمجلس، والتي جاءت لتواكب التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، وقد تمثلت أهم الأهداف في:

- الوقاية من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية، وإدارتها وتسويتها حال وقوعها؛

---

[١٠] السفير. سمير حسني، نحو مجلس سلم وأمن عربي فاعل وحقيقي، ورقة بحثية مقدمة لورشة العمل التي نظمها معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأمريكية، بيروت، غير محدد تاريخ النشر، ص٥٨. **متاح علي الموقع الآتي:**
http://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/4mar19_-_las_arabic__digital.pdf (accessed 4 August 2020)

(ISSN: 2537 - 0758)

- متابعة ودراسة وتقديم توصيات إلى مجلس الجامعة بشأن التطورات التى تمس الأمن القومي العربي.

كما نصت المادة السادسة على مجموعة مهام أساسية يتولاها المجلس، أهمها:

- إعداد استراتيجيات الحفاظ على السلم والأمن العربي،
- اقتراح التدابير الجماعية المناسبة إزاء أي اعتداء أو تهديد بالاعتداء على دولة عربية، وسواء أكان الاعتداء من دولة عربية عضو أو دولة غير عضو؛
- تعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي، من خلال تطوير نظام الإنذار المبكر، وبذل المساعي الدبلوماسية، بما فيها الوساطة والمصالحة والتوفيق، لتنقية الأجواء، وإزالة أسباب التوتر، ومنع أي نزاعات؛
- تعزيز التعاون في مواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود، كالجريمة المنظمة والإرهاب؛
- دعم الجهود لإحلال السلام وإعادة الإعمار في فترات ما بعد النزاعات للحيلولة دون تجددها؛
- اقتراح إنشاء قوة حفظ سلام، وذلك إذا ما استدعت الحاجة؛
- تيسير جهود العمل الإنساني، وإزالة أثار الكوارث والأزمات والنزاعات؛
- الدعوة إلى عقد جلسة استثنائية لاتخاذ القرارات اللازمة في حال تفاقم النزاعات.

ومن أجل مساعدة المجلس في الاضطلاع بتحقيق الأهداف والمهام الموكولة إليه، استحدثت المادة السابعة من النظام الأساسي ثلاث آليات، وهي: بنك المعلومات، ونظام الإنذار المبكر، وهيئة الحكماء.

كما جاء تشكيل المجلس، وفق ما نصت عليه المادة الرابعة، من خمس أعضاء على مستوي وزراء الخارجية، يمثلون خمس دول: الدولة التي تباشر رئاسة مجلس الجامعة على مستوي الوزراء، والدول الأربع التي اضطلعتا برئاسة الدورتين السابقتين واللاحقتين لمجلس الجامعة.

وإزاء عدم قيام المجلس بمهامه الموكولة إليه؛ نظراً للمعوقات التنفيذية والموضوعية التي اعترضت دخوله إلى حيز التطبيق العملي[١١]؛ فقد قررت قمة الدوحة العادية رقم

[١١] وتتمثل أهم المعوقات التنفيذية في: عدم تصديق غالبية الدول الأعضاء علي النظام الأساسي للمجلس؛ ونشوب خلاف بينهم حول نظام العضوية فيه؛ ناهيك عن نقص الإمكانيات المادية لإنشاء

(٢١) في قرارها رقم (٤٥٣) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣٠ إعادة النظر في تعزيز وتطوير مجلس السلم والأمن العربي، وتلى ذلك قرار مجلس الجامعة رقم (٥٩٢) الصادر في ٢٠١٤/٣/٢٦ على هامش القمة العادية رقم (٢٥) المنعقدة بالكويت، والذى قرر إيقاف العمل مؤقتاً بالنظامين الأساسي والداخلي لمجلس السلم والأمن العربي، واضطلاع مجلس الجامعة على المستوي الوزاري بمهامه بصفة مؤقته، لحين إدخال التعديلات اللازمة على هذين النظامين.

وفي القمة العادية رقم (٢٦) لمجلس جامعة الدول العربية، والتي عقدت بمدينة شرم الشيخ في مارس ٢٠١٥، قدمت اللجنة مفتوحة العضوية لإصلاح وتطوير الجامعة العربية، الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي المُعدل لمجلس السلم والأمن العربي، والذي قرر معه مجلس الجامعة علي مستوي القمة في قراره رقم (٦٢٢) الصادر في ٢٠١٥/٣/٢٩ أخذ العلم به، وذلك دون إقراره أو الموافقة عليه. وحتي تاريخ الانتهاء من كتابة هذا البحث، ما زالت مسألة إقرار هذا النظام مدرجة علي جداول قمم المجلس المختلفة، دون النظر إلى مسألة إقراره والتصديق عليه[١٢].

الأجهزة المعاونة له، في ضوء عدم تخصيص ميزانية مستقله له. أما المعوقات الموضوعية، فكانت تنحصر في تحديد طبيعة المهام الموكولة للمجلس، ودور انعقاده، والتي أثارت العديد من علامات الاستفهام حول أهمية إنشاء المجلس والدور الأساسي المنوط به، نتيجة قصر مسؤولية المجلس علي إعداد الاستراتيجيات وإصدار الاقتراحات؛ وهي مسؤولية لا تتلاءم علي الإطلاق مع جهاز كان يفترض في إنشاءه الطابع التنفيذي لحماية السلم والأمن العربي. **راجع للمزيد:** السفير. سمير حسني، مرجع سابق، ص ٥٢.

[١٢] ومن الملاحظ أن مشروع النظام المُعدل، قد أحرز تقدما ملموساً، وسواء من ناحية تحديد المهام والصلاحيات، أو من حيث تشكيل المجلس وآلياته.

إذ بدلاً من الاقتصار على هدفين في النظام الأساسي الذي تم وقف العمل به، نص مشروع النظام المُستحدث على خمس مهام رئيسية، تمثلت في: دعم السلم والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء، وعدم تدخل دولة عضو في الشئون الداخلية لدولة عضو أخرى؛ والوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها؛ ودعم وتشجيع أسس الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، واحترام القانون الدولي الإنساني؛ ودعم جهود إعادة الأعمار في فترة ما بعد النزاعات؛ وتنسيق الجهود الرامية إلي مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وجوانبه.

(ISSN: 2537 - 0758)

٣- مبادرة دعم آليات إدارة وتسوية الخلافات العربية-العربية

وهى مبادرة تقدمت بها الجمهورية العربية السورية لمجلس الجامعة العربية في دورته العادية رقم (٢٢) والتي عقدت في سرت- بالجماهيرية العربية الليبية في مارس ٢٠١٠، وأقرتها الجامعة العربية بموجب قرارها رقم ٤٩٩ الصادر في ٢٠١٠/٣/٢٨. وقد حوت هذه المبادرة علي مجموعة من المبادئ العامة الحاكمة عند التعاطي العربي مع الخلافات العربية، **وتتمثل أهم هذه المبادئ في:**

- عدم اللجوء إلى تقليص أو تجميد العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة،
- عدم اللجوء إلى أى نوع من الحملات الإعلامية الموجهة،
- الالتزام بإبقاء الخلافات العربية داخل العائلة العربية،
- تعزيز روح الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية، فيما يتعلق بالعمل العربي المشترك،
- تكريس لغة الحوار في العلاقات العربية مهما بلغت درجة الاختلاف.

وقد جاءت هذه المبادرة؛ لتأكيد الحرص على منع الإضرار بالدول العربية ومواطنيها والحفاظ على مصالحها في مواجهة التهديدات والأخطار التي تتعرض لها بما فيها العقوبات الاقتصادية وجميع أنواع الحصار الذى يمكن أن يفرض عليها، وأخيرا، تكريس لغة الحوار في العلاقات العربية مهما بلغت درجة الاختلافات وجعله نهجاً ووسيلة للوصول إلى التوافق[١٣].

ومن حيث التشكيل، أضحت جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية؛ وبحكم عضويتها، عضواً في مجلس السلم والأمن العربي، وذلك حسبما بينت المادة الثالثة من صيغة التعديل المقترح.

وبدلا من صيغة اقتراح التدابير الجماعية التي كانت منصوصاً عليها في النظام الموقوف، أضحى من حق المجلس، وحسبما بينت المادة الخامسة من التعديل المقترح، اتخاذ القرارات والإجراءات الجماعية إزاء الاعتداء أو التهديد بالاعتداء على أى دولة عربية، وسواء أكان الاعتداء ارتكبته دولة عضو أو دولة غير عضو. بما في ذلك إرسال بعثات مراقبين مدنيين وعسكريين إلى مناطق التوترات، أو إرسال قوات حفظ سلام عربية إلى مناطق النزاع، إذا أقتضي الحال ذلك.

وبجانب بنك المعلومات، ونظام الإنذار المبكر، وهيئة الحكماء، والذى تم الإبقاء عليهم في النظام المُعدل نصت المادة السادسة من صيغة التعديلات المقترحة، على إنشاء آلية رابعة، وهى: قوة حفظ السلام العربية.

[١٣] راجع للمزيد حول هذه المبادرة: قرار مجلس الجامعة رقم: (ق. ق: ٤٩٩ د.ع -2010/3/28 (22)).

ت- **وفي مجال التعاون السياسي والعسكري:**

أنشأت الجامعة اللجنة السياسية في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦م، وذلك لدعم مجلس الجامعة بتوصيات استشارية في المجال السياسي[١٤]. كما وقعت الدول العربية في ١٣ أبريل عام١٩٥٠م معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وأوكلت إليه المهام العسكرية التي يتخذها مجلس الجامعة في حالات تهديد السلم والأمن العربي، فضلاً عن إصدار الجامعة العديد من الإعلانات والقرارات التي كان لها دورًا مؤثرًا علي صعيد العمل العربي المشترك[١٥].

فضلا عن استحداثها لآلية جديدة، تمثلت في إنشاء قوة أمن عربية، وذلك للفصل بين القوات المتنازعة في الأزمة العراقية الكويتية التي نشبت عام ١٩٦١م، وكذلك لمواجهة الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت في الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٦م والتي خلفتها قوات الردع العربية منذ عام ١٩٧٦م وحتي عام ١٩٨٣م[١٦].

أضف إلي ذلك، قيام الجامعة بتطبيق أول نموذج للمراقبين العرب في سوريا، وذلك بموجب المبادرة التي أقرها مجلس الجامعة على مستوي المندوبين ووزراء الخارجية في الثاني من نوفمبر عام ٢٠١١م؛ وذلك لوقف الأزمة الداخلية بها[١٧]. ويبرز قرار مجلس الجامعة الصادر في ١٣ أغسطس عام ١٩٩٠م بشأن العدوان العراقي على الكويت، هذا الدور الجديد للجامعة، وذلك بإدانتها لهذا العدوان، ورفضها لأية أثار يرتبها، فضلا عن

---

[١٤] راجع للمزيد حول ظروف إنشاء هذه اللجنة: د. ناصيف حتي، الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق. في: د. أحمد عبد الونيس شتا وآخرين، مرجع سابق، ص٢٥٤ وما بعدها.

[١٥] فعلي سبيل المثال، أصدر مجلس الجامعة في دورته الثانية عشر، بياناً، يؤكد فيه عدم جواز التفاوض في عقد صلح منفرد أو إبرام أتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل، ورتب على قيام أي دولة عربية بمخالفة ذلك؛ جزاء الفصل من الجامعة، وفرض تدابير عليها تتمثل في قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها، وإغلاق الحدود المشتركة، ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها. وهو ما جري تنفيذه علي مصر عند توقيعها لاتفاقية "كامب ديفيد" مع إسرائيل عام ١٩٧٨. راجع للمزيد من التحليل حول هذا البيان: د. عبد الفتاح الرشدان، جامعة الدول العربية بعد أكثر من نصف قرن علي قيامها. (مجلة شؤون عربية، العدد ٩٥، سبتمبر ١٩٩٨)، ص٢٢.

[١٦] راجع: د. أحمد عبد الونيس شتا، المرجع السابق، ص٤١ وما بعدها.

[١٧] راجع للمزيد من التحليل حول بنود هذه المبادرة: د. حسن أبو طالب، فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية. (مجلة السياسة الدولية- العدد ١٩٠- أكتوبر ٢٠١٢)، ص٧٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

دعوتها للعراق بالانسحاب الفوري من الكويت، وتأكيدها على التضامن العربي مع هذه الأخيرة، وإعمال حقها في الدفاع الشرعي عن النفس إعمالا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك[١٨].

كما عقدت الجامعة العديد من القمم لتطوير الميثاق وآليات مواجهه الأزمات العربية، كمشروع الأمن العربي الذى طرح بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١م، وقمة الإصلاح والتطوير التي عقدت في تونس عام ٢٠٠٤م، وقرار مجلس الجامعة بإنشاء قوة أمن عربية لمواجهه تداعيات الحرب الأهلية في اليمن. وأخيرًا، ولكفالة الجهود الدبلوماسية لتحقيق السلام والأمن والتنمية العربية، فقد طالب "إعلان تونس" الصادر عن القمة العربية العادية (٣٠) "قمة العزم والصمود" المنعقدة بتونس بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٩م بضرورة تكثيف الجهود نحو إنهاء كل أشكال التوترات والصراعات في المنطقة العربية، والتركيز على معالجة أسباب الوهن والتشتت، وتحقيق المصالحة الوطنية والعربية، كأساس لتعزيز مناعة المنطقة العربية، وتحصينها ضد التدخلات الخارجية.

المطلب الثاني

تقييم دور الجامعة العربية في مواجهة الأزمات العربية

بدايةً، يجب التنويه، إلي أنه، وعلى الرغم من الدور الذي أوكله ميثاق الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية– والتي تُعد الجامعة العربية أحد أشكالها– لحفظ السلم والأمن في إطارها الإقليمي، إلا أن ميثاق الجامعة العربية قد جاء قاصرًا وفقًا لنص المادة الخامسة منه على المنازعات الإقليمية التي تنشب بين الدول العربية. وهو ما أكدته صراحة أحكام المادة الثانية من ميثاق الجامعة، وذلك فيما نصت عليه من أن الغرض من الجامعة هو "توثيق الصلات، وتنسيق الخطط السياسية بين الدول المشتركة فيها، تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها".

كما أكدت المادة الثامنة من ميثاق الجامعة علي هذا المبدأ، وذلك من خلال تأكيدها على ضرورة احترام جميع الدول الأعضاء بالجامعة لنظم الحكم القائمة في أقاليم بعضها البعض، وعدم القيام بآية أعمال قد ترمي إلى تغيير هذه النظم.

---

[١٨] راجع للمزيد حول الإطار القانوني لهذا القرار: د. مفيد محمود شهاب، أزمة الخليج والدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف، ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر، السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، فبراير ١٩٩٢، ص ص٥٣–٥٥.

ومن الملاحظ لهذه النصوص، أنها أكدت على حرص دول الجامعة علي التمسك بمبدأي "السيادة المطلقة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء"[١٩]، وهو ما أسهم إلى حد كبير في تقويض دورها وقدرتها على حل المنازعات والأزمات المحلية قبل تطورها وتدويلها كما سنتطرق إليه فيما يلي.

ويمكن تقييم دور الجامعة من هذا المنطلق، من خلال تقسيمة إلى ثلاث مراحل:

أولاً: المرحلة الأولي

وتمثل هذه المرحلة الفترة الممتدة منذ تاريخ نشأه الجامعة عام ١٩٤٥ حتي عام ٢٠٠٠. وبخلاف التعاون العربي الذى شهد أوجه في مواجهة الاحتلال الصهيوني للمنطقة العربية وفلسطين، فقد تميزت هذه الفترة بالتطبيق الصارم لمبدأ السيادة المطلقة، ومدلوله، وهو عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، وبصفة خاصة المنازعات ذات الطابع الوطني[٢٠]. فضلا عن فشل الجامعة وترددها في مواجهه معظم الأزمات العربية الحادة والمعقدة، في ظل عدم تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك؛ ما أدى إلي تجميدها لفترات طويلة دون إيجاد حلول حقيقية لها.

ويمكن في الحقيقة إرجاع ذلك إلي عدة عوامل، أهمها:

١- عدم وجود منهج دبلوماسي واضح، ونظام قانوني عام لتسوية النزاعات العربية تسوية سلمية؛

---

[١٩] ومن الجدير بالذكر، أن فكرة الحد من مبدأ السيادة المطلقة للدول، كانت قد طرحت في مشاورات الوحدة التمهيدية التي عقدت على هامش اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي في الخامس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٤٤ برئاسة "مصطفي باشا النحاس" رئيس وزراء مصر أنذاك، وذلك على أساس أن يكون للجامعة سلطة أعلى من سلطات الدول الأعضاء فيها. وباستثناء كلا من سوريا والعراق والأردن، فقد رفضت وفود الدول العربية المشاركة، فكرة وجود شكل اتحادي من شأنه قيام سلطة للجامعة أعلى من سلطات الدول الأعضاء فيها، وأكتفوا بالدعوة إلي إقامة شكل تنظيمي يسمح بالتعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فيه، بما يكفل المحافظة على سيادة واستقلال الدول. للمزيد راجع: د. عبدالفتاح رشدان، المرجع السابق، ص ١٣.

[٢٠] راجع للمزيد حول مبدأ السيادة المطلقة ودوره في إعاقة الجامعة العربية: السفير. هاني خلاف، المبدأ المقيد: "السيادة المطلقة" وإعاقة الجامعة العربية. (مجلة السياسة الدولية- العدد ١٩٣- يوليو ٢٠١٣)، ص ص٣٦-٣٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

٢- تأكيد النزعة القطرية، وظهور الانقسامات الإيديولوجية والعقائدية بين الدول العربية؛ نتيجة تأثيرات الحرب الباردة، والمد الشيعي الذي طال العديد من الدول العربية، كالبحرين ولبنان واليمن وسوريا[٢١]؛

٣- محدودية دور الجامعة على المستوي التنظيمي في مواجهه الأزمات العربية، فضلاً عن ترددها وتأخرها في مواجهتها، كما هو الحال في تعاملها مع الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدت طوال الفترة الممتدة من ١٩٧٥-١٩٨٩[٢٢]؛

---

[٢١] وعلي سبيل المثال، يؤكد هنيبوش على أن دمشق كانت تنظر إلي الرياض كمركز للرجعية والنفوذ الغربي، وهو ما كان يحول دون تعبئة الموارد العربية في مواجهة أزمات الأمة العربية، بينما كانت السعودية، وخوفًا من إحياء المفاهيم الراديكالية، تخشي من تزايد النفوذ السوري، والذى كانت تدعمه إيران. راجع حول السياسات الخارجية للدول العربية: د. ريمون هنيبوش، السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية. مشار إليه في؛ د. بهجت قرني، د. عليَّ الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: د. جابر سعيد عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ص٦١٨-٦١٩.

[٢٢] ويُرجع جانب كبير من الفقه العربي ذلك إلى عدم ثقة الدول في عرض نزاعاتها على الجامعة العربية، لتشككها الدائم في حيادها، كما هو الحال في النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر (١٩٦٢-١٩٧٣). إذ على الرغم من تدخل الجامعة العربية في الأزمة عبر إصدارها عدة قرارات في ١٩، ٢٠ أكتوبر ١٩٦٣ لإيقاف جميع العمليات العسكرية، وإقناع الأطراف المتنازعة بسحب قواتها من مناطق النزاع، وتشكيل لجنة وساطة من الدول العربية لفض النزاع، إلا أن الجزائر رفضت دور الجامعة، وقررت أن يكون حل النزاع عبر منظمة الوحدة الأفريقية. ومن ناحية أخري، أدي التضارب المستتر في توجه السياسات الخارجية العربية؛ نتيجة التعارض بين القومية والقطرية من ناحية، وخصوصية النظم السياسية وسعيها إلي حماية أركان سلطتها الداخلية عبر تدعيم مظاهر الاستبداد والقمع والتوجيه الإعلامي وتصدير صورة العدو الخارجي والمؤامرات الدولية لشعوبها من ناحية أخري، ناهيك عن العوامل الشخصية والمزاجية لصناع القرار، = = وانعكاسها علي تلك السياسات، والتي قادت جميعها إلى حدوث فجوة في إدراك الدول العربية لمفهوم الوحدة والعروبة، وأداء هذه الدول، والذي تمثل في عدم الاستجابة لضوابط السلوك السياسي العربي.

راجع للمزيد حول جدلية العلاقة بين التوجه والسلوك: د. عبد الحميد موافي، الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية بين النصوص والممارسة الفعلية، مجلة شؤون عربية، العدد (٥٨)، ١٩٨٩، ص ص٢٢-

٤- تزايد وتيرة النزعة لدي بعض الدول العربية في التدخل في شئون دول عربية أخري، وذلك إما لسعيها للعب دور قيادي على الساحة الإقليمية، وإما لتفريغ قوتها الزائدة، والناتجة عن تزايد قدراتها المادية؛ ما أدى إلي تفاقم النزاعات والأزمات، وبصفة خاصة الوطنية منها؛

٥- انصياع حكومات الدول العربية في علاجها للأزمات الإقليمية التي تعرض على الجامعة العربية، لرغبات القوي العالمية ومصالحها[٢٣].

ثانياً: المرحلة الثانية

وقد بدأت هذه المرحلة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وحتي نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد أستمرت فيها الجامعة على ذات المنهاج الذى غلف سلوكها خلال المرحلة الأولي، إلا أن هذه المرحلة قد لاحقها تطورين:

٢٤؛ أنظر أيضا: د. أحمد الرشيدي، المرجع السابق، ص ص١٧٤-١٨٢؛ أيضا راجع: جميل مطر، د. عليّ الدين هلال، مرجع سابق، ص ٣٥٥ وما بعدها.

[٢٣] وفي هذا الاطار، يؤكد "هنيبوش" على أن "الشرق الأوسط الحديث" قد تم تشكيله وبشكل عميق، بواسطة القوي العظمي، وقد جعلت هذه الأخيرة منه محيطاً اقتصادياً جوهرياً للسيطرة على مناطق النقل الاستراتيجي والموارد النفطية، وإنشاء إسرائيل وضمان أمنها. ومن ناحية أخري، عملت هذه القوي علي تشكيل نظم عميله لحكم دول الشرق الأوسط، بدلاً من أن يكونوا ممثلين مستقلين لدولهم، وهو ما جعل هذه الحكومات في حاجة دائمة إلي الحماية الغربية من التهديدات المحلية، وأحدث ذلك حالة من التبعية الاقتصادية التي تُبقي علي منطقة الشرق الأوسط متخلفة وخاضعة للرأسمالية الغربية، وهو ما سمح لهذه القوي بالتدخل في شؤون دول الشرق الأوسط من خلال صياغة الأجندات السياسية والإيديولوجية في العالم العربي؛ وقد أدى ذلك بدوره إلى تعميق الانقسامات والصراعات الإيديولوجية في المنطقة العربية، وفرض نظاماً جديداً للحماية الدولية، مما مهد للتلاعب بهذه النظم بما يتلاءم مع سياساتها، وبما يضمن تواجدها العسكري الدائم بها من خلال قواعدها العسكرية في هذه المنطقة. **راجع للمزيد من التفصيل:**

- Raymond Hinnebush, The International Politics of the Middle East, Manchester University Press, 2003, pp.14-15

راجع أيضا باللغة العربية: د. جمال عبد الجواد، مستقبل الشرق الأوسط تصنعه قوي الحاضر. (مجلة السياسة الدولية- العدد ١٩٩- يناير ٢٠١٥)، ص٦٧؛ أيضا راجع: حازم محمد خليل، الأهداف الاستراتيجية للدول الأجنبية من إنشاء قواعد عسكرية لها بالمنطقة العربية، (مجلة شؤون عربية- العدد ١٧٥- ٢٠١٨)، ص ص٢١٠-٢١١.

(ISSN: 2537 - 0758)

١- ويتمثل في بداية تبلور مفهوم "الإرهاب" الأمريكي، وذلك في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبدء تنفيذ الخطط الأمريكية باجتياح دول المنطقة العربية التي تعارض سياساتها- والتي أطلقت عليها "خانة الشر"- بإسم تواطؤها مع الإرهاب، كالعراق، وهو ما كان مقدمة لسلسلة من الأعمال التي استهدفت دولاً عربية أخرى كالسودان وسوريا وليبيا[٢٤]. فضلا عن سعي الولايات المتحدة إلى تغيير بعض نظم الحكم في الدول العربية التي أصبحت- بمفهومها- عبئًا على السياسة الأمريكية، لتغير ثوابت العلاقة معها، كما هو الحال في مصر، وبعض دول الخليج المخطط له ذلك كالسعودية. وقد مثلت هذه المرحلة قمة الفشل والانقسام العربي في حماية وتفعيل آليات العمل العربي المشترك، ممثلة في معاهدة الدفاع العربي المشترك، ومجلس السلم والأمن العربي وذلك لمنع العدوان الأمريكي علي العراق وباقي الدول العربية.

٢- أدي تطور النظام الدولي، وسعي بعض الشعوب العربية إلى المطالبة بحقوقها الإنسانية في مواجهة حكوماتها، وبصفة خاصة في المنطقة العربية، وتنامي حدة الضغوط الخارجية للاستجابة لذلك؛ إلى حدوث تغير في نمط تفاعل الجامعة مع المشاكل المحلية لأعضائها، وذلك عبر الحد من مبدأ السيادة المطلقة، وحث الدول على إجراء إصلاحات ديمقراطية في الحياة السياسية، وتوسيع المشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الإعلام، ومحاربة الإرهاب. وهو ما أكدته وثيقتي "العهد والتضامن" و"الإصلاح والتحديث" اللتان صدرا عن قمة تونس عام ٢٠٠٤. فضلا عن إنشاء البرلمان العربي، ومجلس السلم والأمن العربي في قمة الخرطوم عام ٢٠٠٦، وآليه لإدارة الخلافات العربية كما سلف البيان. وعلى الرغم من هذا التحول، إلا أنه لم يترتب عليه آية نتائج ملموسة للشعوب العربية، وعلي نحوًا، ظهرت معه الجامعة وكأنها تحاول استمالة أو استرضاء القوي العظمي والكبرى

---

[٢٤] راجع للمزيد من التحليل حول الأزمة العراقية ودور الولايات المتحدة في التلاعب بالسلم الدولي: د. حسن نافعة، الأمم المتحدة ساحة للتنظيم الدولي أم أداة للهيمنة؟: نظرة في جدلية التقوية والإضعاف للمؤسسة الدولية. في: د. حسن نافعة، د. نادية محمود مصطفي (محرران)، العدوان علع العراق: خريطة أزمة.. ومستقبل أمة، الطبعة الأولي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص ص١٧٩-١٨٠.

عبر الشعارات العامة، دون أن يؤدى ذلك إلى آية تحسينات سواء على مستوي العلاقة بين الشعوب والحكومات، أو على مستوي تحقيق تنمية حقيقية لهذه الشعوب.

ثالثاً: المرحلة الثالثة

وقد شاب هذه المرحلة، والتي بدأت تطوراتها منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، العديد من التطورات، وسواء على مستوي العلاقة بين الشعوب والحكومات، أو على مستوي التدخلات الخارجية في شئون الدول العربية.

وقد تميزت هذه المرحلة بعدة سمات:

١- نشوب العديد من الثورات على أنظمة الحكم في المنطقة العربية، كما في تونس ومصر وسوريا واليمن وليبيا، والتي سرعان ما تشابكت معها مصالح دول أجنبية، كانت أحد أسباب حدوثها في الأصل، ما أدى إلي تفاقم العديد من الأزمات في هذه المناطق، والتي ما لبثت وأن تطورت إلى حروب أهليه. وهو ما آل معه للجامعة أن تتخلي نسبيا عن الانحياز المطلق للنظم والحكومات، والتدخل في هذه الأزمات الوطنية؛ ومن ثم تجاهل الأسس القانونية الحاكمة في ميثاق الجامعة، والتي تلزم الدول باحترام السيادة الوطنية للدول الأخرى، واحترام نظمها السياسية،

٢- تدويل الجامعة العربية للمنازعات المحلية لأعضائها، وانقسامها حول طريقة حل هذه المنازعات،

٣- نشوب فوضي أمنية في المنطقة العربية، نتيجة سعي قوي الاستعمار التاريخي للتدخل في شؤون الدول العربية، لتأمين مصالحها الاستراتيجية والنفطية، ومن ناحية أخري، سعي بعض الدول العربية لتفريغ قوتها المالية المتراكمة عن قدرتها النفطية في فرض هيمنتها على عملية صنع القرار العربي، وذلك في إطار بحثها عن دور قيادي إقليمي، يلبي شهواتها التطلعية، أو محاولتها حماية أمنها العقائدي- في إطار الصراع السني الشيعي- من مخاطر نظم الحكم الأخرى في المنطقة العربية.

٤- ازدواجية المعاملة إزاء الأزمات العربية، وعلي نحوا تدرجت معه مواقف الجامعة في التعامل مع التوترات العربية من الحياد السلبي إلى التدخل الجزئي إلى التدخل الكامل، دون وجود أساس قانوني يسوغ هذا التدخل أو علي العكس يمنعه.

(ISSN: 2537 - 0758)

٥- فشل آليات العمل العربي المشترك في إدارة ومواجهة الأزمات والنزاعات العربية، وعدم نفاذ أي منها إلى حيز التطبيق العملي الفعلي.

وعلى هذا النحو، فقد شاب تعامل الجامعة مع المنازعات الوطنية في بعض الدول العربية، كما في سوريا وليبيا واليمن، خروجا كارثيا- من الناحية القانونية والسياسية- على مبدأ عدم جواز التدخل في الشئون الداخلية، وجاءت جميع مبررات الجامعة خارجة عن السياق، ولم تتسبب إلا في المزيد من المعاناة الإنسانية للشعوب العربية.

ففي سوريا- علي سبيل المثال- وعلي الرغم من بروز دور الجامعة في حل الأزمة الداخلية منذ بدايتها، وذلك عبر مبادرتها التي طرحتها اللجنة الوزارية في ٢٢ يناير ٢٠١٢ فيما تضمنته من إجراء حوار سلمي بين الأطراف المتنازعة، وتعاونها في هذا الشأن مع الأمم المتحدة- عبر مجلس الأمن- لدعمها؛ إلا أنه سرعان ما افتقدت الجامعة لهذا الدور، وثبت فشلها نتيجة عاملين؛ أحدهما داخلي: ويتمثل في الانقسام الشديد لأعضاء الجامعة في كيفية إدارة الأزمة. وذلك راجع إلى؛ أن بعض النظم العربية- وبصفة خاصة الخليجية- كان متحمساً لإسقاط النظام السوري، باعتباره امتداد لتحالف محور إيران- حزب الله اللبناني، وهو ما يمثل تهديد لأمنها واستقرارها علي المستويين الوطني والإقليمي. ولذلك دعت هذه الدول إلي تسليح المعارضة، والضغط على الجامعة لاستصدار قرار بتعليق عضوية سوريا في الجامعة، وفرض عقوبات اقتصادية عليها في ١٦و١٧ نوفمبر ٢٠١٧، ما أدى إلى فشل المبادرة العربية، وعدم الاستجابة لها، وأيضاً فشل بعثة المراقبين العرب نتيجة سحب المملكة العربية السعودية لمراقبيها؛ وهو ما ساهم في تزايد وتيرة الأزمة، وإطالة أمدها.

أما العامل الخارجي: فيتمثل في أنه، وعلى الرغم من استجابة مجلس الأمن لخطة السلام العربية لتسوية الأزمة السورية، وذلك بتعيين "كوفي عنان" كمبعوث أممي للوساطة وبذل المساعي بين الأطراف السورية، إلا أنه واجه تحدي كبير في إيجاد مخرج للأزمة؛ نتيجة تصلب الموقف الروسي والصيني إزاء عدم تمرير أى مشروع من مشاريع القرارات التي تعرض على مجلس الأمن بشأن إدانة النظام السوري. وبالتالي لم يؤدي تدويل الجامعة للأزمة إلى علاجها، بل علي العكس؛ ساهم في تفاقمها، وإطالة أمدها، وتزايد أطرافها علي المستوي الوطني والإقليمي والدولي[٢٥].

[٢٥] وهو ما ذهب معه السيد "أحمد أبو الغيط" الأمين العام الحالي للجامعة العربية" إلى القول بأن "قيام الجامعة العربية بنقل ملف الأزمة السورية إلى الأمم المتحدة لتولي التعامل معها بشكل منفرد، لم يكن

ولم يختلف موقف الجامعة العربية في الأزمة الليبية– والتي اندلعت في ١٧ فبراير ٢٠١١ أثر ثورة شعبية– عن سابقه. ولكن الاختلاف الوحيد، يكمن في قيام الجامعة بتدويل الأزمة الليبية بعد أقل من أسبوع من نظرها لها في ١٢ مارس ٢٠١١ في شكل من أشكال التواكل الدبلوماسي المصحوب بضغوط خارجية، وذلك عبر السماح لمجلس الأمن بالتدخل وممارسة مهامه تحت ضغط من الولايات المتحدة والقوي الأوربية الأخرى {بريطانيا وفرنسا}، والتي كانت تتغيا هذه الفرصة للقضاء علي النظام الليبي. وذلك على عكس دور الجامعة العربية في الأزمة الليبية– الغربية التي نشبت عقب أحداث لوكربي[٢٦]. وقد ترتب علي ذلك نتائج كارثية، تمثلت في السماح لقوي دولية (الولايات

بالخطوة الأنسب، خاصة أنها جعلت الجامعة العربية بعيدة عن الأحداث، بما في ذلك ما يرتبط بجهود التسوية، سواء في جنيف أو أستانة أو سوتشي". راجع حول هذا الرأي: أحمد أبو الغيط، المنطقة العربية لا تتحمل دائرة مفرغة جديدة من النزاعات. إعداد: علي بكر (مجلة السياسة الدولية، العدد ٢١٧– يوليو ٢٠١٩)، ص ص٢٦٤–٢٦٥.

[٢٦] فلم تسمح الجامعة العربية بتدويل هذه الأزمة، بل قامت بدعوة جميع الأطراف إلى ضبط النفس، وعدم اتخاذ أى إجراءات أو تدابير من شأنها أن تزيد التوترات في منطقة الشرق الأوسط. بل وصل هذا التضامن إلى أوجه، عند رفض مجلس الجامعة لقرارات مجلس الأمن أرقام: ٧٣١، ٧٣٨، ٧٤٨ لسنة ١٩٩٢، والقرار رقم ١٩٩٣/٨٨٣ والتي كان قد فُرض بموجبها تدابير قسرية ضد ليبيا. وقد حملت الجامعة في بيانها الصادر في قمتها المنعقدة في القاهرة في الفترة من ٢١–١٩٩٦/٦/٢٣ الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) المسئولية عن الأضرار التي لحقت بالشعب الليبي جراء التدابير القسرية التي فرضها مجلس الأمن، كما حملت هذه الدول مسؤولية تأخير حل الأزمة؛ نتيجة عدم تجاوبها مع المبادرة الليبية، ومبادرات كلا من الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحذرت من أن استمرار هذه العقوبات، سيدفع بالدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة، لتجنيب الشعب الليبي المزيد من الأضرار.

وتجدر الإشارة، إلي أن أحداث أزمة لوكربي، جاءت في ظل اتهام الولايات المتحدة للجماهيرية الليبية بتفجير طائرة شركة "بان أمريكان" فوق مدينة لوكربي بإسكتلندا عام ١٩٨٨، تلاه اتهام وجهته فرنسا للجماهيرية بشأن اضطلاعها بتفجير طائرة شركة اتحاد النقل الجوي الفرنسية "يوتا" فوق صحراء النيجر في سبتمبر عام ١٩٨٩، وتداخلت معهم حالة سابقة، هي حادثة السفارة الليبية في لندن في أبريل عام ١٩٨٤. مما هيأ الدول الثلاث إلى استصدار قرارات من مجلس الأمن بإلزام الجماهيرية الليبية بتسليم الأشخاص المتهمين في تلك الحوادث، وهو الأمر الذى رفضته ليبيا واعتبرته تدخلا في شؤونها الداخلية،

(ISSN: 2537 - 0758)

المتحدة وبريطانيا وفرنسا) مناوئة للنظام الليبي بإسقاطه عبر وسائل– للأسف– يفترض "مشروعيتها". وهو ما ساهم في اندلاع حرب أهلية، فشلت الأمم المتحدة، والجامعة العربية في السيطرة عليها، مما أدي إلي تدمير البنية التحتية والاقتصاد الليبي، وتدهور الحالة الأمنية، وسرقة النفط والأموال الليبية، وتدخل العديد من القوي الإقليمية والدولية في الأزمة، مما أدى إلى إطالة أمدها وتناثر مخرجاتها، وتزايد حدة العنف المسلح بين الأطراف الليبية الفاعلة فيها.

وفي اليمن، تركت الجامعة العربية مهمة الاضطلاع بتسوية الأزمة إلي مجلس التعاون الخليجي[٢٧]، والذي يمثل معه اليمن العمق الجنوبي الحيوي لأمن شبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من سعي دول المجلس إلى حل الأزمة اليمنية عبر المبادرة الخليجية التي حظيت على إجماع إقليمي ودولي، إلا أنه سرعان ما فشلت هذه المبادرة، بانقلاب جماعة الحوثيين علي الحكومة الشرعية، ما أدى نشوب حرب أهلية، دعمتها أطرافًا أخرى إقليمية ودولية، وهو ما ساهم في تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن[٢٨].

وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق، بل ودعت جهات التحقيق في الدول الثلاث للمشاركة في التحقيقات، واقترحت أن يكون التحقيق في بلد محايد، وأن تجري محاكمة عادلة وفق أصول قانونية للمشتبه فيهم، على أن يجريها قضاه اسكتلنديون، ووفقا القانون الاسكتلندي، وأن تكون المحاكمة بمقر منظمة العدل الدولية في لاهاي. وهو ما رفضته الدول الثلاث، وأصرت على فرض عقوبات وتدابير قسرية ضد ليبيا!. راجع للمزيد حول معطيات هذه الأزمة: عباس كاظم آل فتلة، الأزمة الليبية– الغربية من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، مجلة شؤون عربية، العدد ٩٨، ١٩٩٩، ص ص١٧٧ وما بعدها.

[٢٧] راجع للمزيد حول بنود هذه المبادرة والمؤرخة في ٢١ أبريل ٢٠١١ الموقع الاتي:
-https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/gcc_initiative_ar_2.pdf

[٢٨] راجع للمزيد حول أسباب وأبعاد الأزمة السورية والليبية واليمنية: د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص٧٢–٧٥؛ أيضا، س. هاني خلاف، مرجع سابق، ص ص٣٦–٤٠؛ راجع أيضا، د. إسكندر النيسي، صعود الحوثيين ومألات الوضع في اليمن. (مجلة السياسة الدولية– العدد ١٩٩– يناير ٢٠١٥)، ص ص١٦٤–١٦٦؛ كذلك راجع، د. جمال عبد الجواد، مرجع سابق، ص ص٦٦–٧٠؛ وللمزيد راجع، د. أحمد يوسف أحمد، تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية. (مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩– يناير ٢٠١٥)، ص ص٦٠–٦٥؛ أنظر أيضا، د. خالد حنفي علي، تشابكات سياسة إيطاليا تجاه ليبيا. (مجلة السياسة الدولية– العدد ٢١٥– أكتوبر ٢٠١٧)، ص

وهكذا جاء ميثاق الجامعة العربية خالياً من أي استراتيجية واضحة للعمل العربي المشترك. وظهر عاجزا من الناحية التنظيمية والقانونية والعملية عن علاج أزمات أعضاءه، بل، وغير مؤهل– بالأساس– لإدارة الأزمات الإقليمية والوطنية على السواء، وذلك ليس راجع لتعثر دور المنظمة كتنظيم جماعي، أو لعدم وجود آليات دبلوماسية وأسس قانونية تلزم الأعضاء بتنفيذ قراراتها، وتفرض التدابير اللازمة في حال مخالفتها أو عدم الالتزام بها؛ بل راجع للتلكؤ والضعف والوهن وعدم وجود رغبة وإرادة سياسية في تفعيل هذه الآليات لدى الدول الأعضاء، وذلك على خلاف تنظيم أحدث، وذو موارد أقل بكثير، كالاتحاد الأفريقي، والذي قام بدور ملموس عبر آلياته في علاج بعض أزمات القارة الأفريقية، لسبب وحيد، وهو وجود رغبة لدى أعضائه في تحقيق ما نشأ من أجله.

كما أنه، ومن الناحية السياسية، وعلي عكس الدور الذي تقوم به المجموعة العربية في الأمم المتحدة[٢٩]، جاءت الجهود الدبلوماسية للجامعة مكرسة للمزيد من الانتقائية

ص١٣٤–١٣٥؛ وأخيرا راجع، محمد بدري عيد، الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية. (مجلة السياسة الدولية– العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢)، ص ص١٥٤–١٥٧.

[٢٩] فقد كان للعمل العربي المشترك عبر المجموعة العربية في الأمم المتحدة، دورا مؤثرا على قرارات هذه الأخيرة، وذلك في القضايا التي تمس العالم العربي والإسلامي، وتميز الموقف العربي إزاء هذه الأخيرة، بوحده الموقف وتماسكه، وذلك علي الرغم من حدة الخلافات العربية– العربية، والذي تجاوز في أحايين كثيرة المصالح الخاصة للدول العربية ذاتها. وقد كان لهذا التماسك دورًا محوريًا في استصدار العديد من القرارات من الأمم المتحدة، والتي كانت تمس جوهر النظام والعمل العربي المشترك. ومن أهم الأمثلة التي يسيقها لنا الواقع العملي، دور المجموعة العربية في استصدار قرار من الجمعية العامة يؤكد الأساس الأيديولوجي الذى قامت عليه إسرائيل، وهى الصهيونية العنصرية، وذلك قبل إلغاءه بموجب ضغوط من الولايات المتحدة وإسرائيل على الأمم المتحدة وعلى بعض الدول العربية. وأيضًا نجاح المجموعة العربية في نقل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى جنيف للاستماع للرئيس الفلسطيني أثناء مناقشة قضية فلسطين، وذلك بعد أن رفضت الولايات المتحدة منح تأشيرة للسيد. ياسر عرفات عام ١٩٨٨. فضلا عن دورها فى إدخال اللغة العربية كأحد اللغات الرسمية للمنظمة الأممية. وأخيرًا دورها في استصدار قرارا من الجمعية العامة إعمالا لقرار الاتحاد من أجل السلام بشأن عدم الاعتداد بقرار الولايات المتحدة باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، وعدته خروجا على الشرعية الدولية وباطلا ولا يعترف به.

راجع للمزيد: الأخضر الإبراهيمي وأخرين، الدبلوماسية العربية في عالم متغير: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، تحرير: عبدالخالق عبدالله، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس ٢٠٠٣، ص ص١٣٢–١٣٩.

(ISSN: 2537 - 0758)

والتشتت والازدواجية، وأدي افتقادها للمنهج الإداري والدبلوماسي المعتدل والمتكامل، وللمعايير الموضوعية، والأسس الوقائية والعلاجية؛ إلي تفاقم الأزمات بدلا من تهدئتها. ويظهر ذلك جليا من خلال متابعة دورها في مواجهه الأزمات المحلية لأعضائها، والذي تميز بالتخبط تارة، والانعزالية تارة أخرى، والتدخل الكارثي تارة ثالثة، رغم الدور الذي كفله لها ميثاق الأمم المتحدة في علاج أزمات أعضائها، باعتبارها الأجدر في ذلك.

وهو ما ساهم في فقدان الجامعة لمصداقيتها لدي جميع الشعوب العربية، فلم تستطع منع العدوان الإسرائيلي اليومي علي فلسطين، ولا العدوان الأمريكي عام ٢٠٠٣م علي العراق، ولا العدوان الأمريكي- الأوروبي علي ليبيا، ولا التدخل الأجنبي في الشأن السوري واليمني والسوداني والصومالي. ناهيك عن توجيه التهم إليها بعدم الحيادية تجاه ما يعرض عليها من أزمات ونزاعات إقليمية، نظرا لما ظهرت عليه أدوارها كما لو أنها نشأت {أي الجامعة} لتجسد مصالح القوي الإقليمية الكبرى، والتي بدلا من أن تستخدم {أي الدول العربية} قوتها الاقتصادية والسياسية لتدعيم ركائز العمل العربي المشترك في مواجهه التحديات والتدخلات الخارجية، كانت مُعينه لهذا الأخير على هدم هذه الركائز، فأضحت ضحية للابتزاز والتدخل الخارجي، بدواعي حمايتها!.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة، يمكن القول بأنه، وعلى الرغم من تزايد الرغبة من قبل المجتمع الدولي في استخدام الفصل الثامن من الميثاق، كنمط لا مركزي داعم للعمل الجماعي، وذلك للتأكيد على أهمية الحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية، على اعتبار أن التنظيمات الإقليمية هي الأجدر على فهم الطبيعة المعقدة للأزمات التي تنشب في إطارها الإقليمي، وذلك في ظل عجز الأمم المتحدة- عن فهم جذورها وأبعادها المتشابكة، خاصة في الأزمات ذات الطابع الوطني منها؛ إلا أن التجربة العملية أكدت- كما هو الحال من خلال دراسة دور الجامعة العربية- على أن سلوكيات الدول تظل هي العامل الأبرز في تحديد نسبة نجاح أو تعثر هذه التنظيمات في أداء دورها في مواجهة الأزمات التي تهدد سلم وأمن أعضائها، ومن ثم، منع تفاقمها وتدويلها.

وقد توصلت هذه الدراسة، والتي جاءت محلاً وسبباً وغاية للبحث عن إجابات مفصلة للتساؤلات والإشكاليات التي جاءت بها مقدمتها، والتأكد من صحة الفرضيات التي بنيت عليها؛ إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها المراجعة المنهجية والتجريبية لموضوعها، **والتي تتمثل في:**

أولاً: النتائج

١- أدي الخلل والغموض والانفصام عن الواقع والتخلف الزمني الذي شاب أحكام ميثاق الجامعة إلى تعثر عملية صنع القرار الجماعي العربي في المواجهة الاستباقية والمبكرة للأزمات العربية، خاصة ذات الطابع الوطني منها؛

٢- أن عجز الأجهزة السياسية للجامعة العربية، والمتمثلة في كل من الأمانة والمجلس، عن أداء الدور المنوط منهما في حماية السلم والأمن الإقليمي؛ كان سببه النزعة القطرية، والانقسامات الإيديولوجية والعقائدية العميقة بين الدول العربية؛

٣- أدى الدور المحدود للجامعة على المستوي التنظيمي والعملي في مواجهه الأزمات العربية، إلى ترددها وتأخرها كثيراً في منع نشوب العنف في نطاق الإقليم العربي بصورة عامة، وعلى المستوي الوطني للدول بصورة خاصة. كما هو الحال في تعاملها مع الحرب الأهلية اللبنانية التي امتدت طوال الفترة الممتدة من ١٩٧٥-١٩٨٩، والحرب الأهلية السورية واليمنية والليبية التي نشبت منذ بداية العقد الثاني من القرن العشرون؛ وهو ما قاد إلى تفاقم حدة هذه الأزمات من الناحية الإنسانية، واتساع نطاق أعمال العنف وتزايد عدد الفاعلين فيها، واستقطابها دولياً؛

٤- أدي تجاهل الجامعة العربية للأزمات الإنسانية التي طالت العديد من البلدان العربية، والتي كانت الأصول غير الملموسة التي سببتها الاختلالات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للشعوب سبباً في نشوبها، وللفواعل الجدد فيها؛ إلى ازدياد حدة التدخلات الخارجية غير المشروعة في المنطقة العربية بدواعي إنسانية؛ ما أدى إلى تفاقمها، وإطالة أمدها،

٥- أدي بروز العديد من الإشكاليات التنظيمية التي صاحبت نشأه مجلس الجامعة، إلى تصلبه وعدم مرونته في التعامل مع العديد من الأزمات والنزاعات الإقليمية، وقاد ذلك إلى فشله في إصدار العديد من القرارات التي تمس السلم والأمن العربي، ولعل من أبرز هذه الإشكاليات؛ نظام الأجماع والتصويت، ومبدأ السيادة المطلقة للدول؛

٦- أدى إصابة مجلس الجامعة في ممارسته لسلطاته واختصاصاته بنوع من الانتقائية، وازدواجية المعاملة، والشمولية، وعدم الفاعلية إزاء التعامل مع الطبيعة الخاصة للأزمات المحلية خاصة تلك المتعلقة بالتغييرات غير الدستورية، وحقوق الإنسان؛ إلى تعثر المنظمة في الوفاء بأهدافها في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية

(ISSN: 2537 - 0758)

لأعضائها، بل وخضوعها لإرادة الدول ولميولها، وكان لذلك انعكاس علي تدويل الجامعة العربية للمنازعات المحلية لأعضائها، وانقسامها حول طريقة حل هذه المنازعات؛

٧- أدي تغليب المصالح الخاصة لبعض الدول والحكومات علي المصالح العامة لباقي الدول والشعوب العربية؛ إلى تباين المواقف، وتزايد الانقسامات والتناقضات بين الدول العربية. وهو ما خلق نوعًا من الشذوذ في العقيدة العربية ما بين توجيه النية نحو تحقيق أهداف العمل العربي المشترك، وذلك من خلال السعي الجماعي لتحقيق هذه الغاية، وبين تماهي السياسات والسلوكيات لتحقيق أهداف خاصة عكست تصارع الزعامات والتباهي بالموارد، وعدم الرغبة في الوحدة؛ مما أدى إلى اتساع دائرة الخلل الأمني؛ وخلق هوة كبيرة بين مفهوم سلم وأمن الدول العربية بالمفهوم الأحادي، والأمن الجماعي العربي ككل.

ثانيًا: التوصيات

وقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من التوصيات، لضمان النهوض بالدور الذي آل للجامعة العربية أن تلعبه في الوقاية من نشوب الأزمات العربية على المستوي الإقليمي والوطني، **والتي تتمثل في:**

١- ضرورة تنقيح ميثاق الجامعة العربية، والقيام بصيانة هيكلية دورية لقواعده وأحكامه لتتلاءم مع التطورات المعاصرة من الأزمات العربية، بما يضمن- من ناحية- التفاعل الدبلوماسي المبكر والفعال معها، ويسهم- من ناحية أخري- في إحداث تكامل في الرؤي بين صناع القرار حول طبيعة التهديدات التي تتعرض لها الأمة العربية، ومضاعفة الجهود الرامية نحو تعزيز سبل المواجهة الوقائية المبكرة لها،

٢- الإسراع في الانتهاء من المشروع العربي الخاص بإعادة صياغة وتحديث ميثاق الجامعة العربية، وضمان الإنفاذ المباشر لآلياته السياسية والقانونية، والامتثال الفوري لأحكامه؛

٣- تعزيز وتوسيع دور الأمانة العامة للجامعة في التعاطي السياسي والدبلوماسي مع الأزمات العربية ذات الطابع الوطني والإقليمي، مع ضمان استقلاليته في مواجهة أعضاء الجامعة، بما يسهم- من ناحية- في توفير الدعم السياسي للجامعة في مواجهة الأزمات العربية بصورة مرنة ومبكرة، ويعزز من ناحية أخري استدامة

الإجراءات الوقائية المبكرة الرامية نحو تحجيم الأزمات العربية على المستوي الوطني والإقليمي، ومنع تدويلها، أو التدخل الأجنبي فيها، وكفالة الحلول المناسبة والسريعة لمنع تفاقمها، وإطالة أمدها.

٤- ضرورة إنشاء آلية إقليمية مركزية لإدارة ورصد الأزمات العربية، والوقاية المبكرة من أثارها، تختص بالتنبؤ والرصد المبكر للمشكلات والاختلالات الإقليمية والمحلية، وكفالة الاستراتيجيات الوقائية المناسبة والفعالة لدعم عمليات الصيانة الأولية لها؛ وسواء من خلال تنبيه صناع القرار لأثارها، وضرورة التفاوض السلمي لإنهائها، أو من خلال حث مجلس الجامعة علي التدخل الوقائي والسلمي لمنع تفاقمها؛

٥- سرعة تفعيل آليات العمل العربي الإقليمي، وبصفة خاصة، تفعيل آلية هيئة الحكماء العرب؛ لثبوت فعالية هذا النمط في إنهاء الأزمات العربية، وذلك في ضوء الوساطة الكويتية في الأزمة العربية- الخليجية التي نشبت عام ٢٠١٧م؛ على أن تختص بدعم الجهود السلمية للجامعة في مجال منع نشوب الأزمات والنزاعات، وِحَثَّ وتذكير الدول على أهمية التحلي بثقافة الأخلاق والحكمة في إدارة أزماتها الداخلية والخارجية، والعمل على بناء الثقة، وتقريب وجهات النظر، وذلك من خلال التوسط الهادي والمتزن والمرن بين جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة،

٦- إنشاء آلية عربية لضبط نظام السلم والأمن المجتمعي، يكون هدفها منع حدوث التغييرات غير الدستورية للحكومات، ومواجهة الممارسات غير الإنسانية للشعوب، ودعم حقوق الإنسان، والمؤسسات والسياسات الديمقراطية، وكفالة الحكم الرشيد، وسيادة القانون، والعدالة؛

٧- سرعة إقرار نظام السلم والأمن العربي، ومنحه السلطات والصلاحيات اللازمة والفعالة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي باتت تهدد حالة السلم والأمن في المنطقة العربية، إعمالاً لمبدأ الإدارة العربية للأزمات العربية؛

٨- دعم آليات إدارة وتسوية الخلافات العربية، وتأطيرها، وذلك من خلال دعمها بالموارد والأفرقة الدينية والقانونية والدبلوماسية المتخصصة والمؤهلة لدعم عمليات بناء الثقة بين أطراف الأزمات العربية، وتوجيه الدول نحو ضرورة الالتزام بالإطار السلمي العربي، وتنحية المصالح الذاتية، مع الأخذ في الاعتبار، المبادئ العامة الحاكمة للتعاطي العربي للخلافات العربية، والتي كانت قد أقرتها الجامعة العربية

(ISSN: 2537 - 0758)

تحت عنوان "مبادرة دعم آليات إدارة وتسوية الخلافات العربية- العربية" بموجب قرارها رقم ٤٩٩ الصادر في ٢٠١٠/٣/٣٨م؛

٩- توحيد الجهود، وتعزيز الشراكات مع الجهات الدولية والإقليمية والمحلية المعنية بنشر ثقافة السلام والأمن والتنمية، للوقوف على أفضل الطرق وأرشد الممارسات للمنع المبكر من نشوب الأزمات؛

قائمة المراجع

أولاً- المراجع المتخصصة

١- د. حازم محمد عتلم، المنظمات الدولية الإقليمية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٦.

٢- د. مجدي حماد، جامعة الدول العربية: مدخل إلي المستقبل، عالم المعرفة، العدد (٣٤٥)، نوفمبر ٢٠٠٧.

ثانياً- المقالات والأبحاث

١- س. أحمد أبو الغيط. "المنطقة العربية لا تتحمل دائرة مفرغة جديدة من النزاعات". إعداد: علي بكر (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٤- العدد ٢١٧، يوليو ٢٠١٩م).

٢- د. أحمد الرشيدي، جامعة الدول العربية وفض المنازعات سلمياً: دراسة مقارنة للخبرة التاريخية". (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد ٣٧، ١٩٨٤م).

٣- د. أحمد يوسف أحمد، "تأثير الإرهاب في جامعة الدول العربية والتكتلات العربية". (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، المجلد ٥٠- العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥).

٤- د. إسكندر النيسي، "صعود الحوثيين ومألات الوضع في اليمن". (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩- يناير ٢٠١٥).

٥- د. جمال عبد الجواد، "مستقبل الشرق الأوسط تصنعه قوي الحاضر". (القاهرة: مجلة السياسة الدولية- المجلد ٥٠- العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥).

٦- حازم محمد خليل، الأهداف الاستراتيجية للدول الأجنبية من أنشاء قواعد عسكرية لها بالمنطقة العربية. (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد ١٧٥، ٢٠١٨م).

٧- د. حسن أبو طالب، فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية. (القاهرة: مجلة السياسة الدولية- المجلد ٤٧- العدد ١٩٠- أكتوبر ٢٠١٢م).
٨- د. خالد حنفي على، "مسارات إدارة العلاقة مع منظمات "الدبلوماسية الخاصة" المؤثرة في الجوار الجغرافي". (القاهرة: مجلة بدائل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٤)، السنة السابعة، يناير ٢٠١٦م).
٩- خليل اسماعيل الحديثي، "تسوية المنازعات العربية ومشكلة التفريط والأفراط بين الجامعة والدول الأعضاء". (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد ١٠٥، مارس ٢٠٠١م).
١٠- عباس كاظم آل فتلة، "الأزمة الليبية-الغربية من خلال العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية". (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد ٩٨، ١٩٩٩م).
١١- د. عبد الحميد موافي. "الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية بين النصوص والممارسة الفعلية" (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد ٥٨، ١٩٨٩م).
١٢-د. عبد الفتاح الرشدان، "جامعة الدول العربية بعد أكثر من نصف قرن على قيامها". (القاهرة: مجلة شؤون عربية، العدد ٩٥، سبتمبر ١٩٩٨م).
١٣-د. عودة عبد الفتاح، دور الجامعة العربية فى حل المنازعات العربية-العربية. (القاهرة: مجلة شؤون عربية- العدد ٩٢- ديسمبر ١٩٩٧).
١٤- محمد بدري عيد، "الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية". (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٧- العدد ١٨٧، يناير ٢٠١٢م).
١٥- س. هاني خلاف، "المبدأ المقيد: "السيادة المطلقة" وإعاقة الجامعة العربية". (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٨- العدد ١٩٣- يوليو ٢٠١٣م).

ثالثاً- الندوات والمؤتمرات والحوارات العلمية

١- د. أحمد عبد الونيس شتا وآخرين، جامعة الدول العربية: الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، الطبعة الأولي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م.
٢- الأخضر الإبراهيمي وأخرين، الدبلوماسية العربية في عالم متغير: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها وحدة الدراسات بدار الخليج للصحافة والطباعة والنشر،

(ISSN: 2537 - 0758)

تحرير: عبدالخالق عبدالله، الطبعة الأولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس ٢٠٠٣.

٣- د. بهجت قرني، د. عليّ الدين هلال (محرران)، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة: د. جابر سعيد عوض، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤.

٤- د. حسن نافعة، د. نادية محمود مصطفي (محرران)، العدوان علي العراق: خريطة أزمة.. ومستقبل أمة، الطبعة الأولي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

٥- د. مفيد محمود شهاب، أزمة الخليج والدبلوماسية الثنائية ومتعددة الأطراف، ندوة الدبلوماسية في المجتمع الدولي المعاصر، السعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، فبراير ١٩٩٢.

رابعاً - القرارات الدولية

١- قرار مجلس الجامعة العربية بشأن إقرار مبادرة دعم آليات إدارة وتسوية الخلافات العربية-العربية، وثيقة رقم: (ق. ق: ٤٩٩د.ع (22)-2010/3/28).

خامساً- شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت)

١- سمير حسني، نحو مجلس سلم وأمن عربي فاعل وحقيقي، ورقة بحثية مقدمة لورشة العمل التي نظمها معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأمريكية، بيروت، غير محدد تاريخ النشر. متاح علي الموقع الاتي:
http://www.activearabvoices.org/uploads/8/0/8/4/80849840/4mar19_-_las_arabic__digital.pdf (accessed 4 August 2020).

سادساً- مراجع باللغة الإنجليزية

1- Hinnebush, Raymond, The International Politics of the Middle East, Manchester University Press, 2003.